

# الجلسة الرابعة



European Bank  
for Reconstruction and Development



UNITED NATIONS



## التحول الأخضر: الفرص والتحديات التي تواجه الاقتصاديات الناشئة والنامية

## نظرة عامة:

تُناقش هذه الجلسة الحوارية التحدي المزدوج الذي يواجهه العالم في الفترة الحالية، وهو التخفيف من الآثار الضارة للتغير المناخي وفي ذات الوقت مكافحة الآثار السلبية لجائحة كورونا وانتشارها لاسيما في منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا، وذلك بمشاركة القادة وصانعي القرار على المستوى المحلي والإقليمي والدولي وممثلي شركاء التنمية متعددي الأطراف والشائين ومراكز الفكر والمجتمع المدني.

ويأتي التركيز على منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا كونها من أشد المناطق تأثرًا بتغير المناخ، مما يهدد النظم البيئية في هذه الدول وسبل عيش المواطنين لاسيما الفئات الأكثر ضعفًا والأقل دخلًا، هذا في الوقت الذي تمثل فيه جائحة كورونا ضغوطًا متزايدة على دول العالم، واختبارًا لمرونتها على المستويات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، فضلًا عن ذلك تواجه دول المنطقة تحديات ومخاطر ندرة المياه والهجرة ونسب التلوث الموجودة مسبقًا، كل هذه المشكلات تشكل تحديات استثنائية لدول المنطقة تُهدد مكاسب التعاون الدولي والتمويل الإنمائي ومساعي التنمية في هذه الدول.

ورغم أن جائحة كورونا أثرت بشكل غير مباشر على البيئة بسبب انخفاض النشاط الاقتصادي وبالتالي انخفاض انبعاثات الغازات التي تسبب الاحتباس الحراري، وتحسين جودة الهواء، إلا أنه لا يمكن الاعتماد فقط على هذه النتائج، بل يجب الحفاظ عليها وتعزيزها من خلال دمج العمل المناخي في استراتيجيات التعافي، وخلق بيئة مُستدامة يمكن فيها تحقيق التنمية بدون زيادة الملوثات وغازات الاحتباس الحراري، وقد دفعت جائحة كورونا العديد من الدول بالفعل لاغتنام الفرصة ووضع السياسات والتدابير اللازمة لخفض انبعاثات الكربون لتحقيق التعافي الأخضر.

وبالفعل قام الاتحاد الأوروبي والمملكة المتحدة وكندا والصين بوضع خطط لدمج العمل المناخي في استراتيجيات التعافي من أجل تعزيز النمو المستدام وتوفير الموارد لطول مكافحة التغيرات المناخية، وتعزيز التحول الأخضر، فعلى سبيل المثال خصص الاتحاد الأوروبي في خطته للتعافي التي أطلق عليها «الجيل القادم من الاتحاد الأوروبي» نحو ثلث إجمالي الإنفاق للعمل المناخي؛ ورغم ذلك فإن الحاجة مازال ملحة لمزيد من الجهود لتحقيق أهداف اتفاقية باريس للمناخ وإطار عمل سندي للحد من الكوارث والوصول إلى الحياد الكربوني بحلول عام ٢٠٥٠.

وفي محاولة لمعالجة الفجوة التي تتسع بين أفريقيا وبقية مناطق العالم لاسيما خلال جائحة كورونا طالبت قمة تمويل الاقتصادات الأفريقية التي عقدت في باريس مايو ٢٠٢١، في توصياتها بضرورة إعادة تخصيص حقوق السحب الخاصة لدى صندوق النقد الدولي لزيادة الأموال المتوافرة لقارة أفريقيا إلى ١٠٠ مليار دولار مقابل ٣٣ مليار دولار، كما سلطت القمة الضوء على أهمية تحفيز مشاركة القطاع الخاص، وتسريع وتيرة التحول الرقمي والأخضر، وتوسيع قاعدة المستثمرين المهتمين بتمويل العمل المناخي، فضلا عن دور البلدان المتقدمة في توفير الموارد المالية والتقنية لدعم قارة أفريقيا.

إن المناطق القادرة على الصمود أمام التغيرات المناخية هي التي يمكن أن تحقق اقتصاد مستدام وتعزز التنمية للمواطنين، وقد ساهمت جائحة كورونا في دفع العالم نحو إعادة التفكير في نهج التنمية والتعافي، وتعزيز الحاجة للعمل المناخي والحد من ظاهرة الاحتباس الحراري وتقليلها من ٢ درجة مئوية إلى ١,٥ درجة مئوية، وتتطلب عملية تحقيق التنمية بدون زيادة انبعاثات الكربون، التحول نحو الطاقة المتجددة والبنية التحتية الخضراء والزرقاء، وترسيخ الممارسات الزراعية الذكية والاقتصاد الدائري، وهو ما يستلزم استثمارات ضخمة لتعزيز استدامة أنماط الإنتاج والاستهلاك.

في الوقت نفسه لا تمتلك معظم دول منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا الموارد الكافية لتحمل تكلفة التحول الأخضر، حيث يتطلب تكيف المنطقة مع التغيرات المناخية وتخفيف أضرارها استثمارات بنحو ٣ تريليون جنيه بخلاف المساعدات التقنية وبناء القدرات، وهذه المبالغ تزيد بشكل كبير عن مساهمة دول القارة في انبعاثات الكربون والتي تقل عن ٧٪؛ من أجل ذلك فمن الضروري تكاتف المجتمع الدولي لدعم استجابة منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا لجهود مكافحة التغيرات المناخية وتعزيز قدرة الدول على مواجهة الصدمات المستقبلية، ودمجهم بشكل أفضل في استراتيجيات العالم للتعافي والتأقلم مع الوضع الطبيعي الجديد والعمل لجد أفضل.

## وتعمل جلسة «التحول الأخضر: الفرص والتحديات التي تواجه الاقتصاديات الناشئة والنامية» على تحقيق العديد من الأهداف:-

- دراسة الفرص والآثار المترتبة على تحول المجتمعات إلى الاقتصاد الأخضر والتنمية منخفضة الكربون والتكيف مع تغيرات المناخ على اقتصاديات دول المنطقة .
- استكشاف مساهمة التعاون الإنمائي والتمويل الدولي في دعم الجهود التي تقوم بها البلدان في تعميم العمل المناخي مع معالجة التحديات الاقتصادية والاجتماعية.
- تسليط الضوء على الدور الذي يمكن أن يقوم به القطاع الخاص لمعالجة أزمة تغير المناخ والتحول نحو الاقتصاد الأخضر ومناقشة الفرص المتاحة للاستثمارات الخاصة.

### المشاركون

- صناعو القرار على المستوى المحلي والإقليمي والدولي
- شركاء التنمية متعددي الأطراف والثنائيون
- شركات القطاع الخاص
- مؤسسات المجتمع المدني
- مراكز الأبحاث

### النتائج المتوقعة

وضع العديد من التوصيات الناتجة من المناقشات بين المتخصصين والمعنيين وصانعي القرار لاستكشاف كيفية تعزيز العمل المناخي عقب جائحة كورونا.